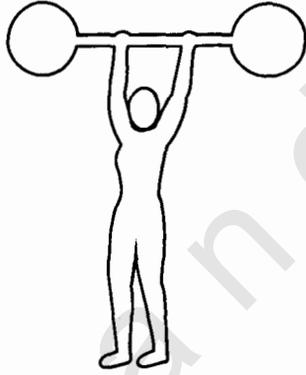


6



جوهر مرحلة الملاج

التحليل السليم أو (السياسة الرياضية)

لتحقيق الهرم الرياضي ، وأدوار السياسات المما

مشماتات الفصل

الرأى العام يطالب بضرورة الاعتماد على التخطيط للإعداد الأولمبي. ولكن ما هو محتوى الخطة؟ وما هي ضمانات تفعيل ما حُطِّط؟ هذا الفصل سيتعرض إلى اثنين من الاحتياجات الأساسية للخطة التي بدونها لا حراك إلى الأمام؛ بل للخلف؛ وعلى أحسن تقدير الثبوت حيثما تكون الأوضاع. الشق الأول من الاحتياجات إداري والثاني فني. الجانب الإداري يتعلق بسلطات الدولة الثلاث: التشريعي والتنفيذي والقضائي. سُلِّق الضوء على الأهمية القصوى لإيجاد هيئات ومؤسسات للإعداد الرياضي الواسع والشامل. تلك الهيئات تقوم بالتخطيط المركزي والتفويض المحلي على مستوى المحافظات التي بدونه لا يتواجد اهتمام رياضي كافٍ، وبدونه يجب عدم التفكير في التواجد بالساحات الدولية والأولمبية، تحنبًا لإزعاج المواطنين والشعوب. هذا فيما يتعلق بالسلطين الأساسيتين التشريعية والتنفيذية؛ أما السلطة القضائية فهي تعمل على ضمان تحقيق ما ينص عليه القانون عند التنفيذ؛ للتأكد من اتباع الخطوات، للحصول على نتائج الاستثمار الرياضي. الجانب الفني التنفيذي يبدأ بفلسفة وأهداف وطنية للإعداد الأولمبي والدولي؛ وعلى هذا الأساس يتم تصنيف دقيق لعدة مفردات حيوية كأساس للتخطيط. ثم اختيار الجدد بأسلوب مقنن مدروس، مع رعايتهم غذائيًا وصحيًا وطبيًا قبل تعرضهم لخطة التدريب والإعداد والمسابقات؛ هذا في ظل توافر مدربين محليين قادرين على التعاون مع الإداريين على مستوياتهم المتعددة. وأخيرًا سُلِّق الضوء على أهمية توافر الميزانيات المالية الملائمة لحجم ما سيستهدف قوميًا.

الأهداف:

رتبت المادة والتفاصيل في هذا الفصل لتحقيق الأهداف التعليمية التالية:

1. القدرة على سرد الاحتياجات الأساسية لخطة الإعداد الرياضي من الناحية الإدارية والفنية.
2. تعريف أدوار السلطات العليا وتحديد أدوارهم من حيث الإعداد الأولمبي.
3. إدراك الدور الحيوي والمحوري للسلطة التشريعية.
4. تعريف وتحديد الدور الضروري الذي لا غنى عنه للمؤسسات الرياضية المركزية والمحلية للتخطيط والتنفيذ.
5. وصف الدور الفعال للمؤسسات التحتية بالمحافظات والجامعات النائية.
6. شرح وتحديد أدوار وأهداف المؤسسات التي تشكل وتخدم الهمم الرياضي المتوازي.
7. إدراك مدى أهمية البدء والاعتماد على الناشئين ابتداء من سن 6 إلى 12 سنة.
8. التعرف على الدور الحساس للمدرب وإعداده الذي لا غنى عنه.
9. شرح احتياجات الخطة والسياسة الرياضية من حيث الفلسفة والأهداف واختيار اللاعبين والمدربين والاستخدامات المتباينة للأسلوب العلمي ونتائج الأبحاث المحلية أو التي توصلت إليها الدول الأخرى.

الاصطلاحات المستخدمة:

السياسة الرياضية، سلطات الدولة العليا، التشريع، متطلبات التخطيط، فلسفة وأهداف، الأسلوب العلمي، ميزانيات الخطة.

أدوار السلطات الثلاثة العليا لمواجهة الأولمبياد واللقاءات الدولية

للنهوض بالرياضة في مصر أو في أي دولة عربية، فالاتحادات الرياضية يجب ألا تكون المسؤولة الوحيدة عن الإعداد للبطولات. حقاً إن تلك الاتحادات تُعد الرياضيين قبل المنازلات الدولية، ولكن هناك حاجة إلى جهات ميدانية تحتية، تخصص في تناول الخمامات الرياضية للإعداد المبكر، بصفة دائمة وطوال العام. وحتى يتم ذلك فإن إحدى السلطات العليا يقع على عاتقها متطلبات أساسية في هذا الشأن. غياب توافر تلك المتطلبات يهدم العملية من أساسها ويعود بها إلى أيام البطل سيد نصير (ذهبية 1928) وخضر التونسي (ذهبية 1936). أيام كانت التلقائية ومن بعدها العشوائية والصدفة هم الوسائل المتبعة والمقبولة لتحقيق أربعة ميداليات سنة 1928 وخمسة سنة 1936 وخمسة أخرى عام 1948. ذلك الأسلوب التلقائي لم يكن متبعاً في مصر فقط، بل في كل دول العالم. تلك المرحلة تُعد أحسن أيام مصر في الأداء الأولمبي؛ تعد العصر الذهبي للحصاد الأولمبي، عندما كانت أساليب الإعداد عفوية وطبيعية؛ وفي غياب الاحتراف وانعدام ضراوة وشراسة المنافسات والنهم على تحقيق الفوز وكسب الميداليات.

العالم تغير الآن، والرياضة أخذت مظاهر جديدة، وبدأ عصر الاحتراف. انتهت أزمان التلقائية والصدفة، واستبدلت بوسائل تتفق مع صراعات وتطورات العصر التي تتسم بالأساليب العلمية، القدرة على التنبؤ والسيطرة على نتائج الأحداث. وغيره وطموحات كل دولة على تحقيق الفوز، استلزم حشد الجهود والطاقة والعلم والفكر والميزانيات. لتنظيم كل تلك المفردات والعناصر كان لابد لأجهزة الدولة أن تتدخل لضمان تحقيق الدرجة القصوى أو العظمى للأداء وللنتائج.

فأولت سلطات الدولة العليا (تشريعية وتنفيذية) اهتماماً بالغاً لتحقيق «سياسات رياضية منظومة» Systematic Sports Policies، مبنية على أساس إستراتيجيات تتناسب مع الظروف المحلية والوطنية. السياسة الرياضية المقصودة هنا هدفها بناء هرم رياضي متواز لخدمة قطاعات مميزة. نموذج رقم 2 المقترح، يصور نوعية وأهداف

المؤسسات الوطنية المطلوبة، لخدمة مراحل اكتشاف وإعداد المواهب والقدرات الفطرية، لصقلها وإخراج أعلى مستوى أداء ممكن منها.

الهمم الرياضي بالنموذج تخدمه ثلاث هيئات أساسية:

1. هيئة الطلائع الرياضية: لخدمة الناشئين من سن 6-12 سنة.
2. الهيئة الوطنية للصقل الرياضي: لخدمة الشباب من سن 13-16 سنة إلى ما فوق؛ وهذا للإعداد الفني والبدني الراقى.
3. هيئة التفوق الرياضي القومية: لخدمة المنتخبات على أعلى مستوى وطني بغض النظر عن السن.

هذه الهيئات يمكن أن تختلف في العدد لتكون ما بين 3 - 5 مؤسسة، وتعطى لها المسميات التي تتفق مع نظام ورؤية كل دولة، واختيار خبراءها الفنيين. أداء هذه الهيئات لأدوارها - مع مراعاة الشمولية والأعداد الكثيفة التي ستتناولها- يضمن استقطاب وصقل أكبر عدد ممكن من الناشئين والمتقدمين على سبيل المثال فالقاعدة الهرمية بكوبا حسب التقارير الواردة تخدم 80000 ناشئ، وفي الصين تصل إلى 300 ألف مبتدئ. السلطات العليا التي يمكن أن تقدم إجراءات لزيادة فاعلية الحركة الأولمبية والدولية ثلاثة، وهي كالآتي:

1. السلطة التشريعية.
2. السلطة التنفيذية.
3. السلطة القضائية.

1- دور السلطة التشريعية (إيجاد مؤسسات ذات صلاحيات):

الخطوة ذات التأثير البالغ أهمية، هي إصدار قانون من خلال لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب، بتشكيل هيئة أو أكثر للإعداد الرياضي المبتدئ والمتفوق. يحدد اختصاصات تلك الهيئة أو الهيئات كالآتي:

1. التخطيط لمواجهة احتياجات الأولمبياد واللقاءات الدولية.
2. التنفيذ المكثف المقنن الذي يصل تدريجياً إلى أن يشمل جميع أنحاء الجمهورية. مسئولية الهيئة هو التنسيق الفعال بين الوزارات المعنية بالإعداد الرياضي، عن طريق فروع تحتية وميدانية بالمحافظات.



3. إعداد المدربين والإداريين اللازمين لتنفيذ المخطط والإستراتيجية.
4. الإشراف والمتابعة والتقييم والمحاسبة لتحقيق أهداف الخطة.
5. رفع تقارير الجهات يسبق تحديدها كل ثلاثة شهور عن سير العمل، ومحاولة التغلب على الصعوبات. هذا الضمان الجدية وبلوغ الهدف السابق الاتفاق عليه.

توضع ميزانية لتحقيق أغراض الهيئة، وتنمو تدريجياً حسب خطة التوسع؛ لتشمل كل المحافظات في السنوات القادمة؛ تحقيقاً للعدالة وإتاحة الفرصة للخامات الفطرية الواعدة أن تنال فرصة اكتشافها ثم صقلها، تلك الميزانية تخلص من قيود أي من الوزارات الأخرى، حتى لا يكون الإعداد الأولي تحت رحمة الروتين والتنافس مع أي مجال آخر. الإعداد الأولي والدولي هو ضرورة قومية مستقلة، ستنمو أكثر فأكثر في القريب العاجل، وأداؤها أمل ورجاء كل مواطن وكل دولة وقومية.

الخطوة السابقة تتعلق بإعداد أجيال من الناشئين والشباب تحت سن 16 سنة. بعد التصنيفات التي يمر بها هؤلاء الجدد، يتم اختيار «رحيق» الإعداد المبكر؛ لتعرضهم في الخطوة التالية لرعاية مكثفة. تلك الرعاية تتطلب هيئة أو جهاز مركزي آخر، لإعداد المستوى الراقبي هذه الخطوة تتطلب من الجهاز التشريعي إعادة النظر وتقييم «المركز الأولي بالمعادي»، لإعادة صياغته، ليتلاءم مع الاحتياجات والطموحات الجديدة. وبناءً عليه، يصدر قانوناً آخر لتحديد أدوار وأهداف مناسبة للمركز، تتفق مع الأعداد الغفيرة التي ستتجهها «هيئة الإعداد الرياضي المتفوق».

حتى ينجح «المركز الأولي بالمعادي» يجب إعادة تحديد أهدافه وفلسفته وإستراتيجيته في ظل إدارة على مستوى المسئولية الجديدة. العمل والإعداد بهذا المركز، سيكون طوال العام، وليس مجرد تجميع المنتخبات في آخر لحظة قبل الدورات. الإنجاز الدوري سيتعرض لنفس أساليب الإشراف والمتابعة والتقييم والمحاسبة للهيئة المقترحة بعاليه.

بين «هيئة الإعداد الرياضي المتفوق» المركزية ذات الفروع التحتية الميدانية و«المركز الأولي بالمعادي» تؤسس هيئة تشبه «مدرسة الأداء العالي» بهافانا، كوبا. النخبة التي ستختار من المحافظات يؤسس لهم «مركز نخبة المتفوقين» المركزي؛ ويقترح أن يكون

التسيق بين الخدمات الرياضية المتنوعة؛ لضمان النتائج وتحقيق أهداف الإعداد العريضة. الدور التنسيقي ليس سهلاً، فالدور الأولي لتلك القطاعات ليس على درجة عالية من الوضوح؛ والتحمس له قد يكون غير موجود أساساً. ولكن إمكانيات أي دولة، وقدرات مواطنيها للاستعداد للأولمبياد واللقاءات الدولية لا تخرج عن هذه القطاعات. لذا فالنجاح يحدده مدى فهم واشتراك تلك المجالات التنفيذية. الأمر يحتاج إلى قيادة وبصيرة واقتناع موجه من سلطات الدولة العليا حتى مستوى المدرب والإداري.

3- السلطة القضائية (المحاسبة بعد التقييم والمتابعة):

مسئوليات السلطة القضائية هي ضمان تنفيذ القانون الصادر من السلطة التشريعية. هل جاء التنفيذ وتحقيق الأهداف مطابقاً لما نص عليه قانون تكوين الهيئة (أو الهيئات) المختصة؟ هل هناك تخاذل أو تقاعس في وضع القانون موضع التنفيذ؟ يرفع تقارير دورية إلى السلطة التشريعية لزيادة أو نقص الاهتمام المعنوي والتمويل المادي للمؤسسات الرياضية المسؤولة عن الإعداد الدولي والأولمبي لضمان الوصول إلى الأغراض التي حُددت، وأُتفق عليها من قبل.

لرعاية أهداف الإعداد الرياضي المبكر والمتقدم قانونياً يرى أن تكون هذه المسؤولية ضمن اختصاصات «محكمة رياضية» على دراية بشؤون الرياضة والحركة الدولية والأولمبية والإداريين والمدربين. هذا مجال تخصصي جداً، ويحتاج إلى رعاية قانونية فريدة، لا تتشابه مع مجالات تطبيق القانون الأخرى.

خاتمة لأدوار السلطات الثلاثة:

لا مفر من تأسيس وترسيخ أدوار السلطات العليا الثلاثة، للنهوض بالحركة الأولمبية واللقاءات الدولية. عدم توافر هذه الأدوار بوضوح يقلل أو يحو فاعلية ما تصبو إليه الدولة والشعب من أداء رياضي دولي أولمبي. إن لم تمارس هذه السلطات أدوارها برؤية واضحة وجدية حقيقية، فوضع التنفيذ والتطبيق الأولمبي سيبقى على «ما هو عليه». وسوف تفوز مصر والكثير من الدول العربية بميداليات في الأولمبياد القادمة، وقد تكون في ألعاب نعرفها؛ لكن بدون تحديد، أو ضمان للشمولية التي تحقق الفرص

لمجالات متاحة للجميع. فالنتائج غالباً ما ستكون عشوائية، وليست بالقدر الملائم الذي يناسب مكانة مصر الدولية، وتاريخها الحضاري القديم والأولمبي الحديث منذ عام 1928 حتى عام 1948. إن هذه السلطات الثلاثة مسئولة مسئولية جماهيرية أمام الشعب وقادته سواء سياسيين أو رياضيين.

متطلبات «السياسة الرياضية» لتحقيق التفوق العالمي والأولمبي

هناك مبدأ بسيط، والجميع يمكن أن يتفقوا عليه وهو: «أنه لا يمكن أن يتكون شيء من لا شيء». فالعوائد عادة ما تكون في حجم ما يُستثمر. فالإهمال في الإعداد الأولمبي ثماره تتسم بالجفاف والنضوب، كما لنا خبرة به. فإذا استثمرت السلطات العليا الثلاثة بكفاية في الرياضة عموماً والدولية خصوصاً كان العائد جزيلاً ومفرحاً ومشرفاً. والكثير من الدول سارت على الدرب فوصلت. (الاستثمار هنا أكثر من مجرد توفير الميزانيات).

كما تبين في مقدمة هذا الفصل أن المفتاح الأساسي يقع في يد وعلى عاتق السلطة التشريعية في شكل قانون، لإيجاد مؤسسات حيوية ذات اختصاصات وأهداف واضحة. تليها الناحية الفنية التي تقع مسئوليتها على الأجهزة التنفيذية (تعليم بكل مراحل من ابتدائي إلى جامعي، شباب ورياضة، موظفين، وقوات نظامية مسلحة وشرطة) التي لا بد ومن الضروري أن يتعاونوا من خلال هيئة مركزية، تُشابه المجلس القومي للرياضة ولكن باختصاصات من نوع جديد وملائم. دور هذه الهيئة لا بد وأن يضمن التنسيق حسب القانون بين جميع الأجهزة التنفيذية لتحقيق أهداف التشريع. ولضمان نجاح المخطط والسياسة الرياضية للدولة، يأتي دور السلطة القضائية لمراجعة مدى جودة التنفيذ وفقاً للقانون الصادر.

للخطة المتفق عليها والتي تمثل «السياسة الرياضية» للدولة، مبادئ قابلة للزيادة والتعديل والحذف بما يتلاءم مع قيم وتقاليد كل دولة. فيما يلي قائمة بعدة مبادئ عند الاتفاق عليها يجب أن تنير وترشد الطريق إلى السياسة الرياضية المناسبة والمجدية لكل دولة:

1. يجب أن تتسم خطة الإعداد الرياضي بالموضوعية والحيادية؛ دون تفضيل لعبة عن أخرى، أو دون الاهتمام بقطاع جغرافي دون الآخر. فكل اتحاد يجب أن ينال

- نصيبه العادل حسب نتائج التصنيف، وهذا يسرى أيضاً على اختيار المحافظات.
2. يجب أن تشمل الخطة على جميع الأعمار الملائمة وجميع القطاعات الجغرافية، الشمولية يمكن أن تتحقق على مراحل حسب أنسب ترتيب موضوعي.
3. توازن الاهتمام بين البنين والبنات، فهن يمثلن نصف القوى والطاقات البشرية المتاحة.
4. الإعداد للإبداع الرياضي، لا بد أن يبدأ من قاعدة عريضة، تعد بالآلاف تضمن اكتشاف المواهب والقدرات الفطرية والطبيعية التي يمكن لها أن تُصقل.
5. لا بد من توافر الدافعية العالية التي تُنفذ بجدية وبضمير يقظ مع أهمية الأهداف التي تتناسب مع مستوى النزال الدولي.
6. التركيز على بؤرة ورؤية واضحة لا تخرج عن هدف البطولة، كل الجهود يجب أن تنصب على الهدف الأعلى، وهو التفوق في التمثيل الدولي المشرف.
7. الاعتماد على نتائج المعادلات الرياضية الحسابية كمقياس موضوعي للاستدلال على مدى الاقتراب من تحقيق الأهداف المتفق عليها.
8. الإلمام بالرياضات التي تحرز نتائج مشرفة، ودراستها بأساليب مقارنة، هذا للالتقاء منها حسب ما يناسب ما هو متاح وحسب عادات وتقاليد وقيم كل دولة.

لتحقيق ما بعالية ولتوضيح متطلبات السياسة الرياضية والتخطيط السليم سيرعرض فيما يلي عدة نقاط هامة. نقطة البداية ستكون التصنيف، ماهيته وأهميته وطرق تحقيقه. تكوين فلسفة معينة فريدة للإعداد الرياضي القومي تمثل الخطوة التالية التي في ضوءها تحدد الأهداف التي تترجم إلى استراتيجيات وخطط إعداد. وفي ضوء الاستراتيجيات الرياضية يتبع ويطبق الأسلوب العلمي المقنن والمدرّس، لاختيار اللاعبين الجدد وأهمية الرعاية الغذائية والطبية والصحية لإعدادهم، مع اتباع أساليب حديثة للتدريب والمسابقات.

خاتمة متطلبات الخطة هو أمر يوازي أهمية الاعتماد على جيوش من ممارسي الرياضة كناشئين وهو ضرورة توفير القادة «المدرّبين» المحليين والقوميين. فالمدرّب الوطني ومدى نوافره هو حجر زاوية بالغ الخطورة والأهمية. لذلك فسينال هذا الأمر اهتماماً كبيراً في هذا الفصل وفي فصول أخرى من هذا الكتاب. ولأهمية العمل مركزياً ومحلياً فيستم

مقارنة أدوار المدربين التحتيين بالمحافظات مع أدوار المركزيين من مدربين وإداريين. وأخيراً سيلقى الضوء على الميزانيات لخدمة المؤسسات والأهداف المتفق عليها.

السياسة الرياضية الوطنية

السياسة الرياضية هنا تعمل كخارطة الطريق. محتوياتها من الناحية التنفيذية يحدد الخطوات والإجراءات الحيوية لتحقيق الطموحات الوطنية على المدى الطويل والقصير. تلك السياسة من الضروري أن تحتوي على تفاصيل تشبه الخطوات التالية:

1. تكوين فلسفة وطنية فريدة للإعداد تتفق مع الظروف لتكون مصدراً ومنبعاً للأهداف:

على كل دولة أن تتوصل إلى عمق الحكمة والمغزى وراء الإعداد الرياضي المكثف لناشئيه وشبابها. تلك الحكمة تمثل الرؤية والشفافية للطموحات والتوقعات وراء حركة الإعداد للمنازلات الدولية والأولمبية، هذه النظرة الفلسفية الثابتة تصحح مصدراً ومنبعاً للأهداف والأغراض والتخطيط والتنفيذ، لذلك لا بد أن تكون هذه الفلسفة على درجة عالية من التصور والطموح والشمولية.

2. تحديد أهداف تترجم إلى استراتيجيات وخطط إعداد (دول حققت 60 أو 40 ميدالية؛ وليكن لمصر هدف تحقيق 12-14 ميدالية):

كان هدف الصين قبل دورة بكين أن تحقق الكثير من الميداليات، هذا الهدف تُرجمَ إلى إستراتيجية إعداد مكثفة من خلال 300 مدرسة رياضية لخدمة 300.000 مشترك (أي ما يقرب من ثلث مليون). فحجم الهدف استخدم كمعيار لنوعية وتغطية الإستراتيجية والميزانية والمنشآت ومستوى وعدد المدربين والإداريين لما هو منشود في غياب أهداف واضحة قد تتساوى كل الأمور أو أغلبها؛ ويفيد الوضوح والرؤية لتحديد ما يجب أن يُفعل.

إذا قررت مصر مثلاً هدفاً لإحراز 12-14 ميدالية لدورة 2012 ثم 2016، فماذا

يكون تفاصيل السياسة الرياضية الوطنية؟ وأي الأعمار يجب أن تنال الرعاية الرياضية المبكرة؟ وما هي الأعداد التي ستعرض لخدمات البرامج؟ وما هي وسائل وأساليب إعداد المدربين والإداريين لخدمة تلك البرامج؟ غياب الإجابة على مثل هذه الأسئلة، ينكر على الدولة حسن التمثيل الدولي والأولمبي المستقبلي، ومن الأهمية الكبرى أنه يبقى الأوضاع على ما هي عليها. الأهداف القابلة للترجمة إلى استراتيجيات تعتبر في غاية الأهمية، وسيزداد هذا الإلحاح مع التقدم العالمي.

هناك تصورات عديدة، للبدء في حركة الإعداد الدولي والأولمبي التي بتدرجها تبلغ أقصى مدى في الرعاية؛ لتشمل على كل القطاعات:

1. **التصور الأول:** لقرب دورة لندن، البداية بمدريستين (إعدادي وثنوي بنين وبنات) في ستة إلى ثمان محافظات لإرساء قواعد المدارس الرياضية. عدد الطلبة بكل مدرسة حوالي 500 طالب × 8 مدارس = 4000 طالب.
2. **التصور الثاني:** في العام التالي يضاف نفس عدد المدارس والمحافظات للبنين والبنات فيصير المجموع الكلي لمدارس التصور الأول والثاني 8000 طالب.
3. **في العام الثالث:** تبدأ مرحلة الابتدائي مع الإعدادي والثانوي مما يزيد حجم الرعاية ويصل من 12000 إلى 14000 طالب وطالبة. تستخدم الخدمات في التصور الأول لإعداد القادة الإداريين والمدربين يحسن أن يكون ناظر كل مدرسة حاصلًا على درجة دكتوراه أو الماجستير على الأقل في مجال التربية الرياضية مع الخبرة لمدة 7-10 سنوات.
4. **تتكمل الرعاية لجميع المحافظات (قطاع التعليم والشباب) لإعطاء الفرص لكل المواهب والقدرات الفطرية أن تكتشف وتنال الرعاية اللائقة. للقارئ أن يتصور شعباً يتمتع بمثل هذه الرعاية المكثفة.**

3. التصنيف Classification:

لإرساء قواعد التخطيط والسياسة الرياضية لابد من توافر الرؤية الواضحة لما هو متوفر في كل دولة، وذلك يمكن تحقيقه عن طريق استخدام تصنيف موضوعي ودقيق

لعدة مناح: الألعاب والاتحادات والمحافظات والمدارس ومراكز الشباب، وفي ضوء الأهداف وما هو متوفر من منشآت وإمكانات مالية ترتب المناحي المذكورة بعاليه من حيث استخدامها.

فبالنسبة للألعاب أو الرياضات المختلفة ترتب من حيث معايير معينة، للبدء بها في المرحلة الأولى للخطة، ثم المراحل المتتالية. نفس الشيء من حيث الاتحادات، لاختيار الواعده منها. أما عن مناطق وجغرافيات التطبيق فترتب المحافظات الثمانية والعشرين من حيث ما هو مرشح للبدء به في كل مرحلة من المرحلة الأولى حتى الرابعة أو الخامسة؛ وذلك في السنوات القليلة القادمة. ولترتيب أو اختيار المدارس ومراكز الشباب التي يتم فيها الإعداد المكثف، فيتم تقدير مدى ملاءمة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، لاختيار واحدة من كل مستوى حسب شروط معينة، كتوافر الملاعب والمنشآت ومركزية المدرسة لخدمة أوسع نطاقاً. هذا حتى يتسنى تنفيذ برامج الإعداد الواسع والعريض بها.

أساس عملية التصنيف، هو الاستدلال على من أين تبدأ الدولة للإعداد لأرقى المستويات. لذلك يتم دراسة وتحليل كل المواقع من ألعاب إلى عناصر التركيبة الوظيفية المتوفرة للدولة وأي اشتراطات أخرى تتعلق بطبيعة البرامج.

4. اتباع الأسلوب العلمي والدراسات السابقة لاختيار الجدد والناشئين:

منذ سبعينات القرن الماضي انتهى عصر «التجربة والخطأ» الذي كان يتسم بقلة المعرفة. زيادة المعارف المتزايدة في شتى المجالات أدت إلى تراكم نتائج العلم الذي ينتظر التطبيق والاستفادة منه لصالح البشر والمجتمعات. فعلى الفنيين التنفيذيين أن يكتسبوا مهارتين:

1. فهم واستيعاب ما وصل إليه العلم من نتائج كمستهلك لتوصيات الدراسات التي تمت في مجاله.
2. بعد الفهم تأتي مهارة تطبيق نتائج ما يُستخلص من تلك الأبحاث العلمية.

المدرّب الحديث يجب أن يبعد عن التلقائية والصدفة مع التركيز على الأساليب العلمية وتطبيق نتائجها، ونفس الأسلوب ينطبق على الإداري والسياسي الرياضي.

الأسلوب العلمي والدراسات السابقة تتسم بالتقنين والتدرج والتجريب؛ مما يؤدي إلى درجة عالية من الوثوق فيما تم التوصل إليه. فالنتائج أكثر ضماناً؛ وعادة ما تكون اقتصادية، لوصولها إلى أهدافها في أقصر وقت وبأقل تكلفة. وعادةً يبدأ التطبيق من حيث انتهى العلم وأبحاثه.

اختيار الجدد والناشئين حسب أسلوب علمي يتطلب معرفة أمرين جوهرين:

1. ماهي متطلبات اللعبة المنشودة من حيث الطول والرشاقة والسرعة والقوة والوزن والتوافق العضلي العصبي والابتكارية والذكاء. كما سيُذكر في فصل متقدم، فإنه من عدل الله أن هذه الخصال والمواهب والملكات موزعة على جميع الشعوب بالتساوي. فالله ليس بظالم. والله لم يجعل شعب أمة يتفوق على شعب آخر في تلك الصفات. ولكن التفوق أو عدمه، فهو نتيجة فعل بشري؛ ويتعلق بتواجد أو غياب طرق اكتشاف تلك القدرات لتحويلها لما يسمى مواهب، وبعدها القيام بصقلها. وبتكرار ظهور هذه المواهب، لذلك تبدو أن وراءها جينات وراثية لشعب بعينه.

2. الخصال بعاليه يمكن وصفها بأنها «جواهر بشرية»، ولكل نوع من الجواهر خبير مثنى ومقدر لجودة كل جوهرة، ولتقدير جودة الجواهر الرياضية يجب أن يكون المقدر والمثنى مُدْرَبٌ وعلى دراية بها وبمظاهرها وبأساليب قياسها واختبارها. وعندما يجدها يعرف قيمتها، للحفاظ عليها حتى يعرضها لألات ومعامل دقيقة تضمن تحقيق أعلى ما يمكن لتلك الجوهرة أن تظهر وتنجلي. وللأسف فكثيراً ما تتواجد جواهر بشرية رياضية، ولكنها تُهْمَل وتنتهي أزمان بريقها، فتخبو وتنطفئ، ويطويها النسيان؛ دون التعبير عن نفسها، والاستفادة منها وإبداعاتها. فالله أعطى بالتساوي لعدله، ولكن البشر أهملوا ما حصلوا عليه، لعدم اكتراثهم أو اهتمامهم.

5. أهمية الرعاية الغذائية بأسلوب علمي لأبطال المستقبل:

التغذية الرياضية، هي عنصر بالغ الأهمية التي يجب أن يتبع فيها أحدث الأساليب العلمية. تحقيق الفوز وما قبله من إعداد يعتمد الآن على نتائج أبحاث علمية مكثفة تتعلق بالتغذية. نواحي حساسة وبالغة الأهمية لأبطال المستقبل، تتوقف على أسلوب ونوعية ومقادير التغذية. تلك النواحي تتعلق على سبيل الأمثلة بالقوة والتحمل والسرعة والرشاقة ضمن صفات أخرى، جميعها تحت رحمة ما يأكله وما يشربه اللاعب. كما يحقق علم النفس الرياضي الفارق بين النصر والهزيمة، فنظريات التغذية أضافت أن أسلوب التغذية يشكل فارقا آخر قد لا يقل أهميته بل ربما يزيد أحياناً في تأثيره على تحقيق الفوز. فاللاعب في لحظة أدائه الأخير هو نتيجة تفاعل الإمكانيات المتوفرة لجسده وعقله ونفسه.

مستقبل المنافسات ستحددها إلى حد كبير الاستفادة من نظريات ونتائج أبحاث التغذية. وفي دورة بكين فاز سباح أمريكي واحد «بثماني» ميداليات ذهبية؛ بجانب التدريب والتفاني في الإعداد، فقد ذكّر أن غذاء هذا السباح كان مدروساً بعناية فائقة. وكثيرون من أبطال حمل الأثقال أفصحوا عن برامجهم الغذائية المكثفة التي كانت سبباً في تفوقهم، وهذا الموضوع يستحق استخلاص نتائج برامج التغذية المتعلقة بالإبداع الرياضي من كل المصادر، ومن الضروري أن توضع هذه النظريات ونتائج الأبحاث في مراجع علمية للاسترشاد بها عند إعداد أبطال المستقبل في مصر وفي العالم العربي. وبعد دورة بكين وما أثبتت من أهمية برامج التغذية فيجب على الأقل أن يكون هناك كتابان أو ثلاثة لمعالجة هذا الموضوع وللإرشاد بهما، ليس فقط للإعداد الدولي والأولمبي وإنما أيضاً لإعداد لاعبي الأندية بمؤسساتها المختلفة.

6. أساليب ومدارس التدريب المبنية على أساس علمي:

المدرّب ليس فقط المخرج والمدير للمسرحية الرياضية، بل هو أيضاً المعلم الذي يُعدّ الممثل قبل وقوفه على المسرح الرياضي. وإن نجاح المسرحية يقرره مدى جودة إعداد وتفهم وإستراتيجية المدرّب، للمدرّب الرياضي عدة أدوار في الملعب ومع اللاعب إذا ما

قورن بالمسرحية؛ لأنه في مواقف أخرى هو الأب والأخ والمرشد للاعب، تأثير المدرب على أداء اللاعب في الملعب وخارجه يفوق الوصف؛ لشدة تأثيره وتعدد أدواره.

لذلك لا بد أن يكون إعداد المدرب يتناسب مع عمق تأثيره، وتلك الأدوار المتعددة المتشعبة التي يلعبها، ثلاث صفات على الأقل يجب أن تتوافر في المدرب:

1. فهم واستيعاب اللعبة ومتطلباتها. ليس بالضرورة أن يكون المدرب قد مارس اللعبة، بل في المقام الأول يجب توافر استعداده للتدريب وللنمو الفني. من واقع السجلات أن مدرباً أمريكياً دولياً لفريق السباحة لم يسبق له السباحة من قبل.
2. حب العمل مع الآخرين وخدمتهم، والرغبة في توصيل المهارات المطلوبة لمن يلعب بفريقه.
3. القدرة على فهم واستيعاب واستخدام نتائج وتطورات العلوم الحديثة: فسيولوجي وإدارة وإصابات ملاعب وتغذية وعلم نفس. المطلوب فقط هو القدرة على فهم وتطبيق هذه العلوم كمستهلك.

7. استخدام الأساليب العلمية المتدرجة في المسابقات لضمان الإعداد السليم:

هدف كل خطوات الإعداد هو منازلة المنافسين على أعلى مراحل ممكنة؛ تجنباً للصدمات النفسية والشعور بالنقص والفشل، فهناك أساليب مقننة مدروسة، تدخل اللاعب تدريجياً في جو وعنف المنافسات. يجب تهيئة وتقديم الجدد للمنافسات؛ للمسابقات حسب مستواهم؛ للتغلب على الخجل وتأثير الهزيمة، ولزيادة الثقة والخبرة. هذا الموضوع تغطيه دراسات عديدة في علم النفس الرياضي.

في المراحل العليا للمنافسات التي تتعلق بالفرق القومية، فيمكن مقابلة الفريق لقومي لفرق أندية متفوقة محلياً ثم الاحتكاك إقليمياً مع دول مجاورة، ثم اللقاءات الدولية الودية للثقل. ومن المعتقد أن هناك استراتيجيات متبعة بالفعل لكل لعبة، لكن الإشارة هنا هي تتعلق بأهمية استخدام الأسلوب العلمي مع المبتدئين، وعند برب الفريق القومي قبل الأداء النهائي والمقصود.

8. الاعتماد على المدرب المحلي والوطني مع صقله باستمرار:

لابد من توافر المدرب المحلي لتغطية احتياجات السياسة الرياضية من حيث رعاية إعداد القاعدة الهرمية العريضة. الكلام هنا يتعلق برعاية الجدد والنشء من سن 8 سنوات حتى 12 سنة. خريجو كليات التربية الرياضية بنين وبنات وغيرهم من المهتمين بالتدريب هم عماد هذا القطاع، سيكون الاحتياج لأعداد غفيرة من المدربين في رياضات مختلفة لذا يجب أن تكون إعادة توجيه العاملين بالإعداد والصقل لما تتطلبه السياسة الرياضية المتحدثة.

من هؤلاء المدربين يتم اختيار أفضلهم كنخبة يستثمر فيهم الجهد والوقت والمال لزيادة صقلهم لمستويات أعلى. وحسب مخطط واضح ومسلل تستمر عملية الترقية لمن لهم إمكانيات للعمل كمدربين على مستويات أعلى، أساليب الترقية تستخدم لتلقي دراسات فنية محلية، ثم إقليمية، ثم قومية. على أن يُبعث أصحاب أعلى أداء إلى الخارج لمدة تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر وسنة.

لابد من وجود برنامج ونظام يسمح بتزايد عدد المدربين الوطنيين بنين وبنات. عنصر الثقة في المدربين الوطنيين أمر بالغ الخطورة، على سبيل المثال ثقة الوالدين. أو عدمها في أبنائهم وبناتهم، يحدد مدى قدرتهم على التعامل مع الآخرين، والتخرج لمواجهة الحياة، لذا فالإحساس أن المدرب المصري لا يستطيع أن يقدم ما يقدمه المدرب الأجنبي يعوق نمو المدربين المحليين استجابة للتوقعات السائدة كعدم ثقة الوالدين.

والسؤال الآن: لماذا يوجد أطباء ومهندسون ومدرسون قوميون على أعلى مستوى ويوثق بهم على أدق العمليات؟ ولكن في قطاعات أخرى كالتدريب الرياضي لا تتوافر نفس مستويات الأداء والثقة.

9. الدور المتضافر للمدربين التحتيين والمدربين والإداريين القوميين بالاتحادات الرياضية:

لتحقيق أهداف «السياسة الرياضية» للإعداد الدولي والأولمبي هناك مجموعتان متميزتان، لكل منهما طبيعة ومستوى عمل مختلف، وإن تلاقيا في بعض المحاور، لو

صح أن نشبههما كمتخصصين في إعداد طبخة جيدة، يكون عمل المجموعة الأولى هو توفير عناصر الطبخة؛ من خضروات ولحوم وأسماك وطيور، المجموعة الثانية هي مجموعة الطباخين الذين لهم دراية بأساليب وضع تلك العناصر بنسب معينة وحسب توقيت معين تُعرض تلك العناصر لدرجات حرارة معينة لاستكمال عملية الطبخ.

بتطبيق هذا المثال على إعداد الرياضيين للمنافسات الشرسة الدولية والأولمبية فيكون عمل الفريق الأول كالآتي: هذا الفريق يشبه الفلاحين في مثال الطبخ؛ يغوصون في الطين، ويبدون البزار الجيد، مع الري المستمر، وإعطاء الاهتمام لما زرع حتى موسم الحصاد يجنون المحصول في موعده. وقبل أن يبذر الفلاح البذور لا بد من عمل من يساعده لانتقاء البذور الجيدة التي يجب أن تُنتقى بعناية، وهذا هو دور «الكشافين» الذين لهم عين وحس ومقاييس لانتقاء أصلح البذور والخامات التي ستستثمر الدولة والشعب لحسن تمثيلهم عالمياً، وإلا فيمكن أن ننتهي كما انتهى فلاحو المنوفية كقول جمال الدين محمد بجريدة المساء (20 أكتوبر 2008) "زرع الفلاحون مساحة 500 فدان بالذرة ولم يحصدوا شيئاً لا ذرة ولا محصولاً خضرياً لغذاء البهائم واكتشفوا أنهم اشتروا التروماي». بدون «كشافين» مهرة، يمكن للدولة والشعب أن يستثمر في التروماي؛ كما حدث لفلاحي المنوفية. وربما هذا هو حقيقة ما حدث لمصر بدورة بكين سنة 2008!

فريق الفلاحين معروف ببذل الجهد الميداني في حقول واسعة عريضة مع مكافحة آفات الرياضة، واستخدام المخصبات بطرق مشروعة. الجهد هنا عال يتسم بالصبر والخبرة الزراعية، وفي حين معين يجني الفلاح المكافح نتيجة صبره جانباً محصولاً يثري ويطعم ويسعد غيره: الذين يزرعون بالجهد يحصدون بالابتهاج. هذا الفريق لا بد أن يكون منتشرًا في أغلب أنحاء البلاد، حيث التربة الجيدة والمناخ الملائم والبذور الجيدة. مع العلم أن العاصمة والمدن الكبرى لا يسهل الزراعة فيها؛ لأن أغلبها مبان وإسفلت وعدام سيارات وأتربة تعوق نمو محاصيل جيدة، وكرة قدم فقط واهتمام إعلامي مُركّز. يبدو أن مستقبل بيئات الأولمبياد هي الأقاليم والمحافظات.

أما عن الفريق الثاني؛ فريق الطباخين المهرة، فهو ما تُركز عليه الاتحادات الرياضية

واللجنة الأولمبية التي يأتي دورها بعد زراعة المحصول وجنيه. وبدون الفلاح في الأقاليم فسيعاني الطباخ في الاتحادات من عدم توافر العناصر «الكافية» للطبخ أو للإعداد. نعم سيتوفر بعض العناصر لكنها هزيلة، زُرعت فقط في المدينة حيث التربة ضعيفة والمناخات غير ملائمة. الطباخ بدون فلاح أو رعاة البقر وصيادي الأسماك البشرية يذهب مجهوده سدى. الفريق الثاني هو المختص بإدارة اللعبة وصقل ما أرسله الفلاحون والفلاحات من نتاج، عادةً ما ينال الفريق الثاني شهرة ومجداً وأضواء وأسفاراً؛ مقارنة بالفلاحين الذين يختفون في الظل، رغم أنهم مصدر الخير والمحصول، وأصحاب الرخاء في المقام الأول، وعمل الفلاح معروف أنه مخلص لحقله متفانٍ في عمله، ومنكر لذاته؛ وهو راضٍ بذلك.

تلك هي أدوار الفريقين، وإن تغاضينا عن عمل ومحصول الفلاح كان لنا ما نحن فيه من نتائج، قد يصل بنا الغرور والزهو لدرجة أننا نعتبر أنفسنا كفريق ثانٍ، كطباخين، إننا «الكل في الكل» أو «نحن الأول والأخير». حركة الرياضة الأولمبية والدولية يجب أن تعتمد في المقام الأول على المدربين الميدانيين التحتيين، مع تعويضهم عن جهدهم بما يساعدهم على الاستمرار. هذا في خدمة شق حساس في حركة الإعداد الرياضي العام، والتنافسي على وجه الخصوص.

10. رصد الميزانيات الملائمة للرياضات والمؤسسات التي يتوافر

فيها عناصر النجاح:

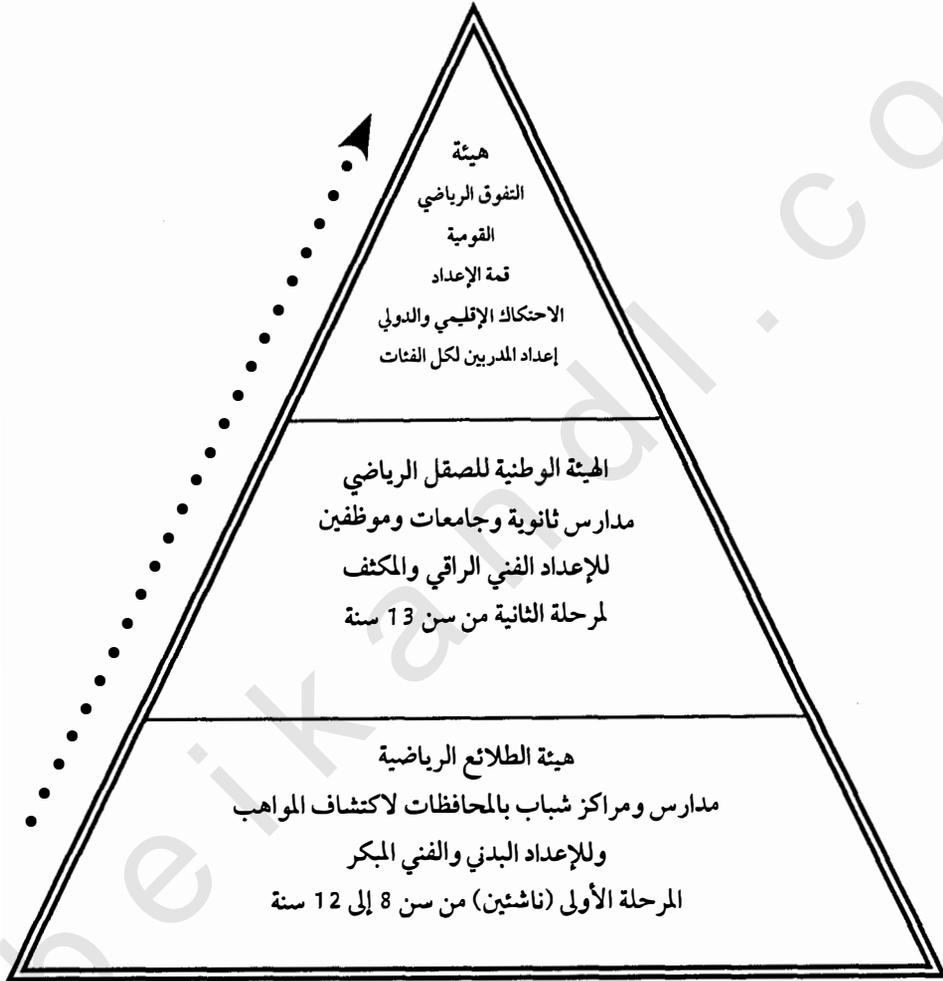
لكي يحقق التصنيف والخطة الرياضية أهدافهم فمن الضروري تدعيمهم بالميزانيات الكافية لتحقيق الأغراض والفلسفات المتفق عليها. وحتى يتسنى للمؤسسات الرياضية المركزية والمحلية أن تعمل في سلاسة وسهولة، فمن المهم التخلص من الروتين وتحررها من القيود الإدارية عند الصرف واتخاذ القرارات مع الرقابة الكافية والتقييم المستمر والمحاسبة إذا استدعى الأمر.

لضمان النجاح وإحراز الفوز يُرى تجنب الإعداد العشوائي الغير مركز، تحاشياً لمبدأ

«من الإبرة للصاروخ». وهذا عن طريق تخصص كل دولة في الألعاب التي تناسب العناصر الوراثية والفسولوجية (الجينات)، وتتلاءم مع ما هو سائد في ثقافة المجتمع. هكذا تخدم الميزانيات مجالات تتفق مع تركيبة الشعب، مع مراعاة التنوع وفتح مجالات اللعاب، حتى المستوى الأمثل.

الملخص والنتائج

جاء الاهتمام الأساسي لهذا الفصل على نقطتين في غاية الأهمية، وبدونهما لا يجب مناقشة الإعداد الأولمبي أو التحدث عن الطموحات في الدورات القادمة. النقطة الأولى: هي التوصل إلى سياسة رياضية وطنية تتلاءم مع ظروف الدولة للنهضة الرياضية الشاملة، باستيفاء النقطة الأولى فستظهر وتلح النقطة الثانية: الحاجة إلى مجموعة من الهيئات والمؤسسات الأولمبية؛ المتخصصة، والمتفرغة 12 شهراً في السنة لتلك الرعاية الشاملة والمكثفة، والأمربرمته يقع على عاتق السلطة التشريعية، للمبادرة بإصدار قانون قد يسمى «الإعداد الأولمبي» أو «الحركة الأولمبية في القرن الواحد والعشرين». وبناءً على هذا القانون سيتطلب التنفيذ مؤسسات وهيئات لخدمة شرائح الإعداد الأولمبي والبارالمبي، حسب هرم متدرج متوازن، وقد يصل عدد هذه الهيئات ما بين ثلاثة إلى خمسة، حسب رؤية مصممي السياسة الرياضية القومية؛ ليقدم الرعاية لما يقل عن 100.000 (مائة ألف) لاعب، عند استكمال المرحلة الأولى من السياسة الرياضية؛ مع متابعة واستمرار نمو هذه الرعاية.



نموذج 2: مؤسسات وطنية لخدمة مراحل اكتشاف وإعداد المواهب والقدرات الرياضية

فهرس الفصل

- التصنيف الرياضي وأهميته.
- إذا، ماهي عملية التصنيف الرياضي؟ وما هو تعريفه؟
- أساليب وطرق أداء التصنيف الرياضي.
- تفاصيل خطوات ومراحل عملية التصنيف:
- معايير ترتيب وتصنيف الرياضات واتحاداتها كجزء من السياسة الرياضية.
- معايير ترتيب وتصنيف المحافظات والجامعات كجزء من السياسة الرياضية.
- معايير ترتيب وتصنيف مراكز الشباب الرياضية والمدارس التعليمية بمحافظات قد يكون تم ترشيحها حسب التصنيف لتنفيذ البرامج بها.
- كيفية الوصول إلى الترتيب التنازلي للمشاركين في عملية التصنيف.
- الملخص والنتائج.